

## المزدي: «المشاريع الصغيرة» وافقت على 125 مشروعاً رؤوس أموالها 21,1 مليون دينار في خمس سنوات



طارق المزدي يتوسط أعضاء مجلس الإدارة (هاني عبدالله)

المعوقات التي تواجه القطاع والمجلس الحالي يقوم بإضافة خطوات جديدة نحو تطوير القطاع، مضيفاً ان الشركة تسعى الى تحقيق اهدافها من ناحية دعم وتطوير المشاريع الصغيرة بأسرع وقت ممكن.

بدوره، قال عضو مجلس الإدارة د. يوسف قراشي انه توجد اجراءات وآليات تمشي عليها الشركة للموافقة على المشروع المقدم من المبادر ويجب على المبادر جمع المعلومات لكي تستطيع الشركة اتخاذ قرارات تسهل عملية الموافقة على المشروع.

من جهته، قال عضو مجلس الإدارة دريميج العتيبي ان رصد 2 مليار دينار من قبل الحكومة لدعم المشاريع الصغيرة امر جيد ويعطي كثيراً من المشاريع اذا طبق ولكن المشكلة ايضا تأتي في التخوف من تشابك السلطات في اتخاذ القرارات والمشكلات التي تقع بينهم.

● **عبدالرحمن خالد**

الشركة اظهرت نمواً في عدد المشاريع سنوياً من 7 مشاريع في 2007 إلى 15 مشروعاً في 2008 و 20 مشروعاً في 2009 و 14 مشروعاً في 2010 و 28 مشروعاً في 2011 ليكف عن المشاريع إلى 41 مشروعاً في العام المنصرم، بزيادة فائقة تتراوح بين 46,4% (عن العام 2011)، و 48,8% عن العام 2007.

ولفت المزدي الى ان اجمالي عدد المستثمرين عن خدمات الشركة وطرق الاستفادة منها خلال السنوات الست الأخيرة بلغ 2846 مهتماً، ووصل عدد المبادرين المتقدمين بطلبات الاستفادة من خدمات الشركة في الفترة نفسها إلى 925 مبادراً، فيما سجل العام الماضي قفزة كبيرة في هذين المؤشرين إذ بلغ عدد المستثمرين فيه لوحده 960 وبلغ عدد المبادرين 180 مبادراً.

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة فهد السالم ان مجلس الامة السابق اتخذ خطوات في ازالة العراقيل

الشركة الكويتية لتطوير المشاريع الصغيرة طارق حسين المزدي ان حصيلة انجازات وأنشطة الشركة ارتفعت بشكل مطرد، مشيراً الى ان عدد المشاريع التي عرضت على مجلس الإدارة من عام 2007 إلى 2012 بلغت 214 مشروعاً، وأنه تمت الموافقة على 125 مشروعاً والتي تمثل 58,4% مجموع رؤوس أموال مستثمرة مقدارها 21,104 مليون دينار، وأن الشركة ساهمت بنحو 15,651 مليون دينار والتي تمثل 74,1% من إجمالي رؤوس الأموال.

وذكر على هامش المؤتمر الصحافي الذي عقدهته الشركة لعرض إنجازاتها ان هذه الارقام تمثل تقدماً لجميع المقاييس، وهو مما يمكن تبيانها من خلال المقارنة مع فترة السنوات الخمس الممتدة من 1998 إلى 2003، حيث بلغ مجموع المشاريع التي تمت الموافقة عليها 43 مشروعاً فقط، برؤوس أموال مجموعها 8,945 ملايين دينار، ساهمت الشركة فيها بنحو 4,360 ملايين دينار.

واضاف المزدي ان من مؤشرات نمو وتطور أعمال الشركة ارتفاع عدد المشاريع التي وافق عليها مجلس الإدارة خلال العام 2012 والتي بلغت 41 مشروعاً، بمجموع رؤوس أموال مقدارها 7,988 ملايين دينار، ساهمت الشركة فيها بنحو 6,165 ملايين دينار، أي بزيادة نسبتها 41,3% عن مجموع المساهمة في مشاريع السنوات 1998-2003 كلها.

وأوضح ان مؤشرات أعمال

## تقرير البورصة اليومية «السعري» لأعلى مستوياته منذ 7 أشهر وتأجيل الاجتماع الطارئ لـ «لجنة السوق»

أرقام ومؤشرات

41.5

نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,68%، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 2,2 نقطة بنسبة 0,52%، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,8 نقطة بنسبة 0,27%.

458.3

مليون سهم تم تداولها بقيمة 37,5 مليون دينار.

5

شركات استحوذت أسهمها على 37,8% من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم اجبليتي على 8,8% من القيمة الإجمالية للتداول.

اجبليتي في الوقت الراهن، كما نشطت أسهم مبرد وإسكان.

وفي المقابل كانت هناك عمليات بيع بهدف جني الأرباح وكانت هذه العمليات أكثر وضوحاً في منتصف الجلسة قبل عمليات التجميع القوية التي زادت في الساعة الأخيرة، ومن الأسهم التي تعرضت للبيع أسهم البيت والأمان والدولية للتعمير وسنام وأسواق.

وعلى مستوى الأسهم القيادية كانت الأنشطة في جلسة أمس أسهم المباني وجبليتي وزين وبيت قبل ان تنقلص مكاسب الأخير قبل الإفطار، وهو ما دعم المؤشرين الوزني وكويت 15، وأدى كذلك لارتفاع القيمة النقدية بنسبة 14% مقارنة بجلسة ختام الأسبوع الماضي.

ومن المتوقع ان تشهد جلسات التداول المقبلة عمليات تصحيح فني خاصة ان المؤشر السعري يواصل تحقيق مكاسبه لـ 8 جلسات متتالية وهو أمر لم يحدث في سوق الكويت للأوراق المالية منذ فترة طويلة، وبات من المنطقي ان تشهد الجلسات المقبلة عمليات بيع كبيرة بهدف جني الأرباح.

على صعيد متصل، عقدت لجنة سوق الكويت للأوراق المالية اجتماعاً طارئاً أمس لمناقشة العديد من الملفات المهمة العالقة مع هيئة أسواق المال. وعقب الاجتماع قال مدير عام السوق فالح الرقبة ان الاجتماع الذي غاب عنه وزير التجارة ورئيس لجنة السوق أنس الصالح تم تأجيله، ولم يدل بأي تصريحات حول نتيجة الاجتماع وما تم التوصل إليه خلال النقاش. وبدأ جليا ان الفترة المقبلة ستشهد استملاكاً لما دار في اجتماع أمس الذي تم التنسيق له على وجه السرعة لبحث عدد من الملفات التي أثارت حفيظة مسؤولي السوق، ومن أهم هذه الملفات هو ما يصدر عن هيئة أسواق المال خاصة فيما تراه البورصة تعدياً على صلاحيتها وعدم وضوح دور مستقبلي لمسؤولي البورصة، فضلاً عن عدم صرف مكافآت لموظفي البورصة رغم اعتمادها من لجنة السوق قبل فترة.

● **شريف حمدي**

استهل سوق الكويت للأوراق المالية جلسة تعاملات أمس على استكمال مسيرة الصعود في ظل استمرار حالة الرخم التي تحظى بها مجموعة كبيرة من الأسهم القيادية والريخية في أغلب القطاعات، وبارتفاع المؤشر السعري للجلسة الثامنة على التوالي تجاوز المؤشر العام مستوى 6100 نقطة للمرة الأولى من 7 أشهر، حيث استقر المؤشر عند مستوى 6109,34 نقطة بعد إضافته 41,5 نقطة جديدة لكاسبه. وواصل المؤشران الوزني وكويت 15 ارتفاعاتهما في جلسة أمس على وقع استمرار استهداف الأسهم القيادية في عدد من القطاعات، وهو ما أدى إلى ارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 2,2 نقطة ليصل إلى مستوى 428,77 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 لمستوى 1036,13 نقطة بعد ان حقق مكاسب بمقدار 2,8 نقطة. وبدأت الجلسة بتحفظ خلال النصف ساعة الأولى، وبعدها انطلقت مؤشرات السوق نحو الصعود بشكل متزايد جراء التوسع في عمليات الشراء خاصة على الأسهم الريخية التي ركزت السيولة المتدفقة للسوق عليها مقارنة بالأسهم القيادية، حيث شهدت الكثير من الأسهم خاصة التابعة لمجاميع استثمارية نشاطاً كبيراً ومنها مجموعة أيفا وعدد من الشركات التابعة لها، وكذلك تحركت مجموعة الخرافي بعد فترة طويلة من الهدوء، وارتفعت أسهم الاستثمارات والمال والساحل بشكل لافت، كما ارتفع من أسهم المجموعة سهم زين أكبر أسهم المجموعة، وفي المقابل شهدت مجموعة المينة عمليات بيع بهدف جني الأرباح نتيجة عمليات البيع القصري على سهم السلام، وعلى مستوى الأسهم القردية شهدت الأسهم الخليجية نشاطاً لافتاً وعلى رأسها سهم تمويل الخليج وأنوفست والإعمار، كما نشطت أسهم عقارية أخرى في مقدمتها سهم أيبان الذي تم تداوله بشكل كبير وكان مسلوياً بالحد الأعلى، وارتفعت أيضاً أسهم منشآت وانجازات، وتحركت أسهم كثيرة لم تتحرك منذ فترة بشكل لافت منها سهم مركز سلطان على ضوء النشاط الذي يشهده سهم

## النزهان لـ «الأبناء»: «حماية المستهلك» تعد قائمة استرشادية بالسلع التي لا يجوز ردها او استبدالها كالمجوهرات والمواد الغذائية الطازجة والمثلجة

بسبب الترخيص الإداري للمحل او للشركة أو المؤسسة التجارية وذلك في حالة تكرار ارتكاب المخالفات.

وعن تسوية المنازعات الناتجة عن الرد أو الاستبدال أفاد النزهان انه حسب القرار تحال إلى لجنة المحاضر القائمة بالوزارة كل المخالفات التي يرتكبها أصحاب المحلات أو الشركات أو المؤسسات التجارية وكذلك جميع الشكاوى المقدمة ضدهم أو ما يتكفّل للوزارة من أفعال أو تصرفات تمثل مخالفة لاحكام هذا القرار والشروط الرد أو الاستبدال المنصوص عليها به وتلتزم اللجنة بمباشرة مهامها واختصاصاتها وفق القواعد والاجراءات التي تضمن سرعة الفصل في المنازعة وتحقيق العدالة بين البائع والمشتري.

وأوضح النزهان انه يجوز ان يكون الاتفاق على التسوية الودية للمنازعات المتعلقة بالرد أو الاستبدال سابقاً أو لاحقاً على حالة النزاع إلى اللجنة المذكورة وبحيث لا يثبت الاتفاق على التسوية الودية الا بالكتابة.

● **عاطف رمضان**

جانب واحكام هذا القرار من جانب آخر.

ونكر النزهان ان القرار جاء فيه انه يحظر على اصحاب المحلات او الشركات او المؤسسات التجارية الامتناع عن تسليم فاتورة بيع للمسلع او البضائع او الآلات او المواد التي يكون لها ضمان للمشتري متى طلب منهم ذلك على ان تتضمن البيانات الاساسية اسم المؤسسة او الشركة التي يقع عليها الالتزام بالضمان ومدته واسم السلعة او البضاعة او الآلة او المواد ووصفها وبلد منشأها وسعر البيع. وأشار النزهان الى ان القرار اعطى الحق لوزير التجارة توقيع أي من العقوبات الاتية:

● التنبيه او الانذار في حال ارتكاب اصحاب المحلات او الشركات او المؤسسات التجارية او المسؤولين عنها اي من المخالفات المنصوص عليها بهذا القرار للمرة الاولى.

● ان يأمر وبقرار مسيب منه بإغلاق المحل مرتكب المخالفة اداريا ومؤقتاً بطريق التنفيذ المباشر مدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز شهراً.

● ان يأمر وبقرار مسيب منه

او الفواتير الصادرة عنهم في جميع تعاملاتهم ويجوز لهم ان يستخدموا الى جانب اللغة العربية لغة اخرى او اكثر اذا اتوا ذلك.

وقال النزهان: فضلاً عن الالتزامات السابقة فإنه يتعين على اصحاب المحلات او الشركات او المؤسسات التجارية «حسب القرار» الالتزام بوضع اعلان ظاهر ايا كانت مادته يبين شروط وقواعد وكالة العمل بالحلل او المتجر ويحظر وضع عبارة «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل» بأية لغة او طريقة او بأية عبارة شبيهة كما يحظر تحميل المشتري للمسئول للسلع او البضائع او الآلات او أية مواد أخرى بأية تكلفة مادية نظير الاستبدال او الرد المنصوص عليه بهذا القرار لأي سبب من الاسباب او تحت أي مسمى متى توافرت شروط الاستبدال او الرد المنصوص عليها بالمادة الثانية من القرار ويشترط في القواعد الخاصة التي يتم وضعها لتطبيق آلية الاستبدال او الرد المنصوص عليها بهذا القرار ان تتفق مع طبيعة كل سلعة او بضاعة او مادة او آلة على حدة وبما يضمن حقوق البائع والمشتري من

استرشادية بتلك المواد والسلع والبضائع او الآلات التي لا يجوز ردها او استبدالها وعلى الاخص المجوهرات والاحجار الكريمة والمواد الغذائية الطازجة والمثلجة ومنتجات الخبز وانواع الملابس وملابس الجلابت والكتب والجراند اليومية والمجلات مشيراً الى انه يستثنى من ذلك اسباب الرد او الاستبدال الذي يرجع الى عيوب التصنيع.

ونوه النزهان الى انه يلتزم اصحاب المحلات او الشركات او المؤسسات التجارية بتمكين العاملين بادرة الرقابة التجارية بالوزارة من اداء واجباتهم وبعاقب كل من يحول دون ادائهم لواجباتهم الوظيفية بالعقوبات المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا القرار او بأية عقوبات اخرى اشد تفرها القوانين او القرارات الاخرى التي تنطبق على مثل هذه المخالفات.

وبين النزهان ان القرار شدد على انه يلتزم اصحاب المحلات او الشركات او المؤسسات التجارية باستخدام اللغة العربية في جميع مكاتبتهم او اعلاناتهم او عقودهم او عروض اسعارهم او اغلفة منتجاتهم او شهادات الضمان

عليها بينهم وانما لا يكون الرد لعيب ما في السلع والبضائع او الآلات او المواد ويشترط الا يكون ظاهراً عند الشراء وان تكون السلعة او البضاعة او الآلة او المواد مغشوشة او مقلدة او معيبة او غير مطابقة للمواصفات المعتمدة والآلات او السلع او البضائع او الآلات او المواد التي يطالب المشتري بردها او استبدالها قد تم شراؤها اثناء عروض تجارية «تنزيلات» للمحلات او الشركات او المؤسسات التجارية وعن حقوق والتزامات اصحاب المحلات او الشركات او المؤسسات التجارية عند الاستبدال او الرد ذكر النزهان ان القرار نص على انه يحق لاصحاب المحلات او المؤسسات التجارية الامتناع من استبدال او رد السلع او البضائع او الآلات او أية مواد اخرى تقتضي بحسب طبيعتها او خصائصها او طريقة تعبئتها او تغليفها اعادة استبدالها او ردها اليهم كتعرضها للاتلاف او استحالة اعادتها الى الحالة التي كانت عليها عند الشراء او استحالة اعادة بيعها للاخرين على ان تتولى ادارة حماية المستهلك بالوزارة وضع قائمة

النهائي وفقاً للقواعد التي ينظمها هذا القرار ويكون موظفي الادارة الذين يندبهم وزير التجارة لذلك الحق في مراقبة تنفيذ هذا القرار وتحرير المحاضر اللازمة وذلك بالتنسيق فيما بينها وبين الجهات المختصة.

ولفت النزهان الى انه جاء في القرار انه على اصحاب المحلات والشركات والمؤسسات التجارية قبول استبدال او رد السلع او البضائع او الآلات او أية مواد اخرى قاموا ببيعها لي عملائهم متى توافرت بعض الشروط كأن يتم الاستبدال او الرد خلال خمسة ايام من تاريخ الشراء وان تكون البضائع او السلع او الآلات التي يراد استبدالها او ردها بحالة جيدة وقابلة للعرض وان تكون السلع او البضائع او الآلات او المواد بها خلل او لا تتوافق مع المواصفات او لا يمكن اصلاح هذا الخلل دون المساس بجودتها وانه في حال قبول رد السلع او البضائع او الآلات او المواد يقع على اصحاب المحلات او الشركات او المؤسسات رد ثمنها بذات الطريقة التي دفعت بها عند الشراء او بأية طريقة اخرى يتم الاتفاق

كشفت مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة منصور النزهان في تصريح لـ «الانباء» عن ان الوزارة أصدرت قراراً رقم 555 لسنة 2012 في شأن تنظيم حق المستهلك في استبدال او رد السلع او البضاعة.

واضاف النزهان ان هذا القرار صدر بعد ان رصدت الوزارة عدة شكاوى من قبل بعض المستهلكين بشأن رفض بعض المحلات استبدال او استرجاع السلع التي تكون مغموشة او معيبة او سلع تم تسلمها وهي بخلاف المواصفات المطلوبة كذلك قيام بعض المحلات باصدار فاتورة بيلغات غير معلومة او يفهمها المستهلك او لا تتضمن بيانات عن السلعة او منشأها وصفاتها واسم المحل والكتالة مما جعل الوزارة ترى أنه من الضروري إصدار مثل هذا القرار لبيان حقوق المستهلكين والزام المحلات.

وأوضح ان القرار تضمن ان تتولى ادارة الرقابة التجارية بالوزارة الرقابة على اصحاب المحلات والشركات والمؤسسات التجارية من حيث قبولها لاستبدال او رد السلع او البضائع او الآلات او المواد التي يبيعونها إلى المستهلك

## «الوطني»: الهدوء يسيطر على أسواق العملات

الصحافي الذي عقده الاسبوع الماضي، حيث أعلن بقاء نسبة الفائذة عند 70,75%.

وفي سياق متصل، أكد كبير وزراء المالية الأوروبيين رئيس وزراء لوكسمبورغ جون-كلود جانكر على تعليقات دراغي الايجابية حيث صرح بأن المرحلة الأسوأ قد انتهت، كما تراجعت تكاليف الاقراض في اسبانيا لأجل 10 سنوات والتي كانت قد بلغت مستويات قياسية عند نسبة 7,75% خلال شهر يوليو، وجاء هذا التراجع للمرة الأولى منذ شهر مارس الماضي.

وفي غضون ذلك، ارتفع الإنتاج الصناعي في ألمانيا بشكل أدنى من التوقعات خلال شهر نوفمبر، ومع ذلك تجنب الوضع في الانكماش الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام 2012، وهو الأمر الذي يعود إلى التراجع الحاد في المعطيات الاقتصادية الخاصة بالطاقة والمنتجات الاستهلاكية، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي الألماني بنسبة 0,2% فقط بدلا من نسبة 1,1% المتوقعة، والتي تلت التراجع الحاصل خلال شهر أكتوبر والسذي بلغ -

من ناحية أخرى، افتتح الين الياباني الاسبوع قويا مقابل الدولار الأميركي وذلك عند 88,15 ين/دولار، ثم تراجع يوم الأربعاء إلى أدنى مستوى عند 86,84 ين/دولار، ثم تراجع الين بشكل ملحوظ مقابل الدولار خاصة أن رئيس الوزراء الياباني الجديد المنتخب استمر بفرض المزيد من الضغوطات على محافظ البنك المركزي الياباني ماساكي شيراكاوا لضخائف من مستويات التضخم المستهدفة، حيث ارتفع الين يوم الجمعة إلى أعلى مستوى عند 89,44 ين/دولار بعد ان حافظت الحكومة على محافظ البنك المركزي الياباني ماساكي شيراكاوا لضخائف من مستويات التضخم المستهدفة، حيث ارتفع الين يوم الجمعة إلى أعلى مستوى عند 89,44 ين/دولار.

أما الفرنك السويسري فقد افتتح الاسبوع عند 0,9246 دولار وارتفع مع حصول المستثمرين على الاعلوان التي تنتظي على نسبة اعلى من المخاطر، ليقلل الاسبوع عند 0,9135 ين/دولار.

وطمان اليورو ليصل إلى 1,6180 دولار ويليقل الاسبوع عند دراغي الاسواق خلال المؤتمر

بعد نجاح عملية بيع السندات الاسبانية والذي دفع باليورو إلى مستوى 1,3120 دولار، ثم ارتفع مجدداً يوم الخميس الماضي بعد صدور قرار البنك المركزي الأوروبي بالإبقاء على مستوى الفائذة الأساسي من دون تغيير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تصريحات محافظ البنك المركزي الأوروبي الايجابية ساهمت في ارتفاع اليورو إلى المزيد من المستويات مقابل الدولار ليصل إلى أعلى مستوى له خلال الاسبوع وذلك عند 1,3366 دولار ويليقل الاسبوع عند 1,3343 دولار.

شهد الين الاسبوع متقلبا، إذ افتتح الاسبوع عند 1,6070 دولار ليرتفع يوم الاثنين إلى 1,6130 دولار بعد صدور المعطيات الاقتصادية الجيدة والخاصة بسوق الإسكان، إلا انه سرعان ما تراجع إلى 1,5992 دولار بعد صدور معطيات اقتصادية سلبية في السوق، قبل ان يتمكن لاحقا من السير على حُطى اليورو ليصل إلى 1,6180 دولار ويليقل الاسبوع عند 1,6132 دولار.

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاسبوعي حول أداء الاسواق العالمية، انه عقب الأداء الايجابي الذي شهدته الاسواق المالية منذ بداية العام الحالي، بدأت أسواق تداول العملات الأجنبية في الهدوء بعد الارتفاعات القوية التي شهدتها مؤخرا خاصة بعد ان هدأت الأوضاع بالنسبة إلى انتهاء فترة الإعفاءات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحول الانتباه الآن إلى بداية موسم تحصيل الأرباح بالنسبة لكافة الشركات.

أما على الساحة الأوروبية، فقد عكس البنك المركزي الأوروبي اتجاه الأسواق العالمية بعد ان أشار إلى انه لن يقدم على خفض معدل الفائدة ليرتفع يوم الاثنين إلى 1,3130 دولار بعد صدور المعطيات الاقتصادية الجيدة والخاصة بسوق الإسكان، إلا انه سرعان ما تراجع إلى 1,5992 دولار بعد صدور معطيات اقتصادية سلبية في السوق، قبل ان يتمكن لاحقا من السير على حُطى اليورو ليصل إلى 1,6180 دولار ويليقل الاسبوع عند 1,6132 دولار.

## انضمام 3 شركات للمشاركين في معرض العقار



محمد جمعة



محمد عبدالقادر



ضيف الله العتيبي

مدينة صباح الأحمد البحرية، مشيراً إلى أن الشركة تركز على بيع قسائم في مدينة صباح الأحمد البحرية حيث تنجّه الأضرار لها حالياً حيث تمثّل أفضل استثمار بمواقع مميزة ومساحات مختلفة وبأسعار تنافسية، وذلك بعد الإقبال القياسي من المستثمرين على هذه المنطقة نتيجة تمتعها بحزمة من المميزات أبرزها توافر الشواطئ، الأمانة والخلاية ومراسر للبحوث والقوارب، كما انه يجري العمل والتطوير حالياً لتصبح منطقة نموذجية تتوافق بها جميع الخدمات الحكومية والمراكز التجارية والتسويقية.

العقاري في شركة «أرض الجزيرة»، محمد كامل عبدالقادر ان السوق العقاري في البوسنة يحمل فرصاً جيدة للنمو حيث باتت هناك تدفقات رأسمالية كبرى قادمة من الدول الخليجية للاستثمار العقاري في البوسنة خصوصاً أن البوسنة صمدت في وجه الأزمة المالية العالمية التي مازالت تداعياتها السلبية تلقي بظلالها على معظم دول العالم.

من جانبه أعلن مدير التسويق في شركة عوائد الكويت العقارية محمد جمعة ان الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض أكثر من 75 قسيمة سكنية في

أعلنت شركة دار الجزيرة العقارية عن مشاركتها في معرض الراهة للعقار الكويتي الذي يقام تحت شعار أقوى تجمع عقاري في الكويت واستقطب نحو 26 شركة تطرح مشاريع متنوعة تتوزع على الكويت والخليج وباقي دول العالم خلال الفترة من 20 إلى 23 يناير الجاري حيث يضم المعرض فللاً وشققاً سكنية وأراضي للبناء إلى جانب مشاريع وفرص استثمارية مميزة في دول خليجية وعربية وبعض الدول الأوروبية.

وأوضح رئيس مجلس الإدارة في شركة «أرض الجزيرة»، ضيف الله نهار العتيبي ان الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض فللاً شققاً سكنية وبيوتاً مميزة في البحرين وعن الجديد والفريد في عالم العقار الخارجي الذي لاقي اقبالا كبيرا في السوق الكويتي حيث ستشارك في المعرض بمشروع التميز وهو مشروع الشركة العقاري في سرييفو الذي طرحته أخيراً، في حين يعتبر المشروع هو الأول من نوعه في الكويت.

من جهته قال مدير التسويق